نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا كلوديو كوردوني

إحاطة لمجلس الأمن

22 حزيران/يونيو 2026

(ترجمة غير رسمية)

السيدة الرئيسة (السفيرة ليونور زالاباتا، كولومبيا)

1. يمرّ الانتقال السياسي في سوريا بمرحلة حرجة، محفوفة بالفرص وكذلك بالمخاطر. وتركز الأمم المتحدة على دعم السلطات السورية والشعب السوري في مواجهة التحديات المستمرة المرتبطة بالانتقال السياسي، والسعي نحو مستقبل سيادي، ومستقر، وسلمي، وشامل.
2. وانطلاقاً من هذا المبدأ، قمتُ الشهر الماضي بزيارتي الثالثة إلى دمشق، حيث التقيتُ بوزير الخارجية أسعد الشيباني لمواصلة الحوار حول مجالات محددة للتعاون بين الحكومة السورية ومكتبنا. كما التقيتُ بوزير العدل، والهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، وممثلين عن نقابة المحامين السورية، وناجين وأسر ضحايا للفظائع السابقة، وطيف واسع من منظمات المجتمع المدني والناشطات النسويات. وسأعود الأسبوع المقبل في زيارة مطولة، حيث أتطلع لتعزيز هذا الحوار.

السيدة الرئيسة،

3. أُجريت الانتخابات غير المباشرة الشهر الماضي في الحسكة وعين العرب (كوباني). وقد جرت بشكلٍ سلمي وفي ظل استتباب الأمن كما شهد مكتبي الذي زار المنطقة بدعوة من الحكومة. على الرغم من ذلك، وبعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات الرئيسية، لم يتم تشكيل مجلس الشعب حتى الآن، في انتظار تعيين الرئيس لثلث أعضائه. وقد سبب هذا التأخير بعض القلق. فسوريا بحاجة إلى أن يبدأ مجلس الشعب عمله فعلياً. وهي بحاجة إلى أن يشعر جميع السوريين – ولا سيما النساء السوريات ومختلف مكونات المجتمع – بأنهم ممثلون تمثيلاً حقيقياً.
4. لا يُمكن المُبالغة في تقدير حجم التحديات التي تواجه هذا البرلمان الانتقالي. إذ يجب مناقشة القوانين الجديدة واعتمادها، ومراجعة المراسيم التنفيذية الصادرة، والاستماع إلى مختلف

الأصوات، وإحراز تقدم في المرحلة الانتقالية. بناءً على طلب الحكومة، يعمل مكتبي حالياً على ضمان تقديم دعم مُوجّه ومنسق من الأمم المتحدة لأعضاء البرلمان لتمكينهم من أداء مهامهم.

5. ولنتذكر أن الإعلان الدستوري ينص على اعتماد السوريين لدستور دائم وإجراء انتخابات وطنية شاملة عند انتهاء الفترة الانتقالية، والتي يتبق عليها أقل من أربع سنوات. ويجب أن تكون هذه العمليات سيادية، وشاملة، وضامنة للوحدة، ومدعومة بإعداد دقيق ومساعدة دولية منسقة.

السيدة الرئيسة،

6. لقد شهد الأسبوع الماضي مظاهرات في إدلب وحلب وحماة ودير الزور ودمشق، طالب المشاركون فيها بمحاسبة مرتكبي الجرائم التي ارتُكبت خلال الصراع، والمطالبة بإجراءات قانونية ضد الأفراد المرتبطين بانتهاكات النظام السابق. وفي بعض المناطق، ترافقت هذه المظاهرات مع أعمال عنف ، مما دفع الحكومة إلى الدعوة لضبط النفس ونشر قوات أمنية إضافية. وأصدر مفتي سوريا فتوى تُحرّم الثأر، مؤكداً على ضرورة قيام الدولة بتحقيق العدالة. وقد أعلنت الحكومة أن 5989 شخصاً مرتبطين بالنظام السابق هم قيد الاحتجاز بانتظار محاكمتهم بتهم ارتكاب جرائم يُزعم أنها تعود لما بعد عام 2011. وتُبرز هذه التطورات التحديات المتعلقة بالعدالة الانتقالية التي تواجهها سوريا ومنها الإحباط بسبب الشعور بأن التقدم المحرز غير كاف. وبينما قامت الحكومة بتهدئة الموقف بسرعة، لابد من وجود شعور بمعالجة الماضي بشكل عاجل وعادل من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.
7. لقد حضرتُ الشهر الماضي الجلسة الثالثة في محاكمة عاطف نجيب ومتهمين آخرين متهمين بقمع المظاهرات في درعا عام ٢٠١١. وتُمثّل هذه الإجراءات فرصةً هامةً لإظهار التزام سوريا بالمساءلة والإجراءات القانونية الواجبة.
8. في هذا الصدد، يكتسب مشروع قانون العدالة الانتقالية، الذي تُقوم بإعداده حالياً الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية بالتعاون مع وزارة العدل، أهمية بالغة. فمن الضروري لمصداقية المرحلة الانتقالية وبناء سوريا جديدة أن يشمل القانون جميع مرتكبي الجرائم، وليس فقط أولئك المرتبطين بنظام الأسد. كما ينبغي أن يضمن القانون الاعتراف الكامل بتجارب النساء والناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالصراع ومعالجتها. وأشير في هذا السياق إلى الحكم الصادر من محكمة في هولندا في ١٥ يونيو/حزيران على أحد أعضاء المليشيات المرتبطة بالنظام السابق بالسجن ٢٦ عاماً لارتكابه جرائم ضد الإنسانية شملت التعذيب والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضد المحتجزين.

9. كما تُعدّ النتائج الأخيرة التي أكدت مقتل أطفال الدكتورة رانيا العباسي تذكيراً مؤلماً بالمعاناة التي عاشتها عائلات سورية لا حصر لها تبحث عن إجابات بشأن أقاربها المفقودين. وأود أن أُعرب عن تضامني مع جميع العائلات المتضررة، وأُشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين، وتحقيق العدالة.

10. في هذا الصدد، يُسلط تقرير الأمين العام بشأن العنف الجنسي المرتبط بالصراع في عام ٢٠٢٥ الضوء على أنماط الاغتصاب والعنف الجنسي التي ارتكبها النظام السابق خلال الصراع، فضلاً عن حالات العنف الجنسي التي ارتكبها تنظيم داعش وما كان يطلق عليه سابقاً الجيش الوطني السوري المعارض. كما أشار التقرير إلى حالات عنف جنسي مرتبطة بالنزاع في الفترات الأخيرة، وقد طالت المجتمعات العلوية، والبدوية، والدرزية، والمرشدية، واستهدفت في أغلب الأحيان النساء والفتيات، ولكنها طالت أيضاً الرجال والفتيان، وارتكبها أفراد من الأمن العام، بالإضافة إلى مقاتلين سوريين وأجانب مجهولي الهوية من المجموعات غير المدرجة في إطار الدولة. وأحث الحكومة على ضمان التصدي لهذه الجرائم من خلال المساءلة والحماية ومساعدة الناجين، فضلاً عن الوقاية.

11. اسمحوا لي أن أتطرق إلى ظاهرة خطاب الكراهية، الذي يشكل خطرا جسيما على التماسك المجتمعي ويُسيء إلى الجهود النبيلة التي يبذلها الكثيرون لبناء سوريا جديدة، كما تُقرّ بذلك السلطات السورية. ولذلك يتعين معالجته من خلال جهود جماعية. ونعمل مع الحكومة، والمجتمع المدني، وزملاء آخرين في الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة.

السيدة الرئيسة،

12. أُرحب بتدريب النساء في وحدات إنفاذ القانون التابعة لوزارة الداخلية. ومن المهم أن يكون للمرأة دورٌ فعّال في صياغة القوانين التي يُفترض بها إنفاذها. وتواصل النساء السوريات اللواتي تحدثن معي التأكيد على أهمية المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة، والعمليات التشريعية، وجهود التعافي.

13. لا تزال حماية فضاء مدني مستقل وتعددي أمراً أساسياً لنجاح المرحلة الانتقالية. ويواصل نشطاء المجتمع المدني السوري تقديم إسهاماتهم الإيجابية في الانتقال السياسي على أرض الواقع، والسعي إلى التواصل مع السلطات من خلال الدعم، والمشورة، والانتقاد أحياناً. ومن بين الشواغل التي عبروا عنها تفشي خطاب الكراهية، والتضليل الإعلامي، والقيود المفروضة على الحريات المدنية، والانتقائية في تطبيق العدالة.

السيدة الرئيسة،

14. في شمال شرق سوريا، يتواصل تنفيذ اتفاق ٢٩ كانون الثاني/ يناير بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية بشكل منتظم. وبحسب علمنا تتلقي أربع كتائب من قوات قسد المدمجة الآن رواتبها عبر الهياكل الوطنية. كما استمر إطلاق سراح المعتقلين، حيث تم إطلاق سراح نحو ١٣٠٠ معتقل تابعين لقوات قسد حتى الآن. وتم إحراز تقدم أيضاً في عودة العائلات الكردية النازحة إلى مناطق تشمل عفرين وأجزاء أخرى من شمال سوريا. وتم حل القضية العالقة منذ فترة طويلة والمتعلقة بالاعتراف بشهادات الثانوية العامة التي كانت تصدرها سلطات الأمر الواقع في الشمال الشرقي.

15. في الوقت نفسه، لا تزال هناك قضايا مهمة عالقة. وتشمل هذه القضايا دمج عناصر الأسايش في وزارة الداخلية؛ ومستقبل وحدات حماية المرأة؛ ودمج الإدارة المدنية؛ والمناهج الدراسية. ونشجع على استمرار المشاركة البناءة لدفع تنفيذ الاتفاق بطريقة تعزز الدمج والوحدة الوطنية.

السيدة الرئيسة.

16. في المقابل، لا يوجد تقدم فيما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق التي تم اعتمادها في سبتمبر/أيلول 2025 لبناء الثقة وإعادة الإدماج في السويداء. ولا تزال القضايا الأساسية التي ساهمت في اندلاع أعمال العنف في يوليو/تموز 2025 قائمة دون حل، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمساءلة. ولا تزال حالة انعدام الثقة قائمة بين دمشق وجهات فاعلة داخل السويداء، كما تسود مشاعر انعدام الثقة على المستوى المجتمعي. كما تهدد الدعوات إلى الانفصال الصادرة من داخل السويداء بتقويض وحدة البلاد وسلامة أراضيها.

17. لا تزال عمليات الخطف، والخطف المضاد، والتنافسات الداخلية بين الفصائل الدرزية تؤثر على المحافظة. وقد أظهر هروب محتجزين مؤخراً من منشأة تابعة للحرس الوطني، وما تلاه من اعتقالات واحتجاجات، هشاشة الوضع الأمني. واستناداً إلى نتائج لجنة التحقيق الدولية، التي يسّرت الحكومة السورية عملها ودعمته، فإن الحوار، والمساءلة، وإعادة التأهيل، وتدابير بناء الثقة، هي أمور أساسية لاستعادة الثقة مع الاحترام الكامل لوحدة سوريا وسلامة أراضيها.

18. وقد أبرزت الصعوبات التي واجهت عقد الامتحانات الوطنية هذا الشهر في السويداء عمق هذه الانقسامات وضرورة الحوار. فبموافقة الحكومة، انخرطنا في جهود وساطة للتوصل

إلى ترتيبات تُمكّن أكثر من ١٣٥٠٠ طالب في السويداء من أداء الامتحانات في ظروف مقبولة لجميع الأطراف المعنية. وللأسف، لم يتم التوصل إلى حل حتى الآن. وقد نتج عن ذلك تخلف الغالبية العظمى من طلاب السويداء عن أداء امتحاناتهم للعام الثاني على التوالي. ولا يزال من الضروري إيجاد حل عملي يضمن حق هؤلاء الطلاب في التعليم، وستواصل الأمم المتحدة تقديم مساعيها الحميدة ودعمها لآليات التنفيذ على أرض الواقع.

السيدة الرئيسة،

19. استمر النشاط العسكري الإسرائيلي في جنوب سوريا، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة لاتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤. وقد أبقت القوات الإسرائيلية على تواجدها في منطقة الفصل، ونفذت توغلات شبه يومية في أجزاء من جنوب سوريا، وأقامت نقاط تفتيش مؤقتة، ونفذت عمليات تفتيش واعتقال للمدنيين. أُطلق سراح بعضهم بعد استجوابهم من قبل الجيش الإسرائيلي، بينما لا يزال آخرون رهن الاحتجاز الإسرائيلي. وقد نُظمت احتجاجات للمطالبة بالإفراج عنهم. كما وردت أنباء عن فرض قيود على حرية حركة المدنيين السوريين، وإلحاق أضرار بالأراضي الزراعية. ووقعت حادثة أخرى تمثلت في عبور مستوطنين إسرائيليين الحدود، ثم إعادتهم من قبل الجيش الإسرائيلي.

20. لقد مارست الحكومة السورية ضبط النفس، وأبدت انفتاحها على اتفاق أمني مع إسرائيل، على الرغم من عدم إحراز أي تقدم ملموس حتى الآن. وتُكثّف الأمم المتحدة في سوريا جهودها لتلبية احتياجات السكان المتضررين في ظل استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية. ونُجدد دعوتنا لإسرائيل بالالتزام باتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، والإفراج عن المحتجزين بصورة غير قانونية، واحترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها.

السيدة الرئيسة،

21. لمواجهة التهديدات الناجمة عن المجموعات المتطرفة، قامت السلطات السورية بتنفيذ عمليات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب، أسفرت وفقاً لما ذكرته السلطات السورية عن اعتقال أكثر من ٢٣٠ شخصاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية، من بينهم رعايا أجانب؛ وتفكيك سبع خلايا مرتبطة بتنظيم داعش؛ ومصادرة أسلحة ومعدات في عدة محافظات. ونرحب في هذا الصدد بهذه الجهود، فضلا عن استمرار التعاون بين سوريا والشركاء الإقليميين.

22. في الوقت ذاته، يُثير نشاط تنظيم داعش خارج مناطق عملياته التقليدية، ومحاولاته استغلال الثغرات في الحوكمة والمظالم المحلية، قلقاً بالغاً، كما يتضح من الهجوم الذي وقع في ١٤ يونيو/حزيران على مقر أمني في الرقة، والذي أسفر عن مقتل عناصر من الأمن وإصابة آخرين. إضافةً إلى ذلك، فإن القلق المستمر بشأن شبكات المقاتلين الأجانب يشير إلى أهمية ضمان دمجهم بشكل فعال.

السيدة الرئيسة،

23. أُشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات السورية لعزل سوريا عن الصراعات الإقليمية الأوسع نطاقاً. وقد أفادت التقارير بأن قوات الأمن السورية أحبطت محاولات نقل صواريخ من سوريا إلى لبنان، وشنّت عمليات إضافية تستهدف شبكات التهريب عبر الحدود. كما أكدت سوريا على موقفها بعدم التدخل في لبنان، كما أكد الرئيس الشرع ليلة أمس.

24. نأمل أن يتم تنفيذ مذكرة التفاهم الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران، وأن يُسهم ذلك في تحقيق استقرار إقليمي أكبر بما يسمح بإعادة التركيز على استقرار سوريا وإنعاش اقتصادها.

السيدة الرئيسة،

25. لا تزال الأوضاع الاقتصادية تشكل تحدياً رئيسياً أمام عملية الانتقال السياسي. فالتضخم، وانخفاض قيمة الليرة السورية، وارتفاع أسعار الكهرباء والوقود، وتراجع القدرة الشرائية، كلها عوامل تُسهم في تأجيج الإحباط والاضطرابات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، تواصل السلطات السورية جهودها لجذب الاستثمارات، وتعزيز نشاط القطاع الخاص، ودعم الإصلاح الاقتصادي. نرحب بهذه الجهود، ونؤكد على أهمية ترسيخ سيادة القانون وتحسين ظروف التعافي.

26. أود أن أشير هنا أيضاً إلى أنني قمت بزيارة أنقرة في الثالث من يونيو/حزيران، حيث التقيت بنائب وزير الخارجية موسى كولاكليكايا ومسؤولين أتراك آخرين، أعربوا عن دعمهم القوي للانتقال السياسي بقيادة سورية، ولجهود الأمم المتحدة. وسأواصل العمل مع الجهات الإقليمية والدولية المعنية لدعم استقرار سوريا وتعافيها.

ختاماً، السيدة الرئيسة،

27. يتطلب الانتقال السياسي في سوريا المضي قدماً في إنشاء السلطة التشريعية، وترسيخ مؤسسات الدولة، وإرساء سيادة القانون. وأعتقد أن الحوار بين السلطات السورية والأمم المتحدة

بشأن الانتقال السياسي يسير بخطى ملموسة وبنّاءة، ولكن من الواضح أن هناك المزيد مما يجب فعله، ونقل البعثة من جنيف إلى دمشق من شأنه أن يُسهّل ذلك. أتطلع للعودة إلى دمشق الأسبوع المقبل ومواصلة العمل مع الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

شكراً لكم.